MACHADKA SALDHIG
SALDHIG INSTITUTE

العلاقات الإستراتيجية بين حركة الشباب وجماعة الحوثي

وتداعياتها على الأمن الإقليمي والدولي

فبراير 2026 | مقديشو، الصومال

العلاقات الإستراتيجية بين حركة الشباب وجمّاعة الحوثي

وتداعياتها على الأمن الإقليمي والدولي

فهرس

مقدمة:	4
المنهجية	6
الخط الأساس التحليلي	6
الارتباط التاريخي بين تنظيم القاعدة وحركة الشباب: النشأة، التوسّع، والصراعات البنيوية (1991–2025)	7
حركة الشباب: من السلفية الجهادية العابرة للحدود إلى البراغماتية والانفصال الاستراتيجي عن تنظيم القاعدة	9
العلاقة بين حركة الشباب والحوثيين: سياق استراتيجي	12
هيكلية العلاقة بين الطرفين	14
الشخصيات المفصلية في شبكة التنسيق بين حركة الشباب والحوثيين	15
ما الذي جرى حتى الآن؟	17
تبادل الإمدادات والأسلحة	17
المعاملات المالية	18
عمليات التدريب والتبادل التقني	19
أعمال هجومية مشتركة	20
محفزات حركة الشباب الاستراتيجية بالتحالف الحوثي	20
حدود التقارب: حركة الشباب ومخاطر التعاون مع الحوثيين	21
التحالف الحوثي: مخاطر وتأثيرات	23
بين الصراع والتعاون: حركة الشباب، القاعدة في جزيرة العرب، والحوثيون	24
العلاقة بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية: السياق التاريخي والديناميات الراهنة	24
أوجه الاختلاف بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية	25
تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والحوثيون	25
المثلّث: حركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والحوثيون	26
فرص واحتمالات: تصاعد التعاون بين الطرفين	27
عوائق وتحديات أمام تنامي الارتباط	28
السيناريوهات المستقبلية	29
التبعات المحتملة لتنامي الارتباط بين حركة الشباب وجماعة الحوثي	30
على المستوى الوطني- الصومالي	31
انعكاسات على الأمن الإقليمي	32
النتائج والتوصيات	33

مقدمة:

تتناول هذه الورقة تحليلاً معمّقاً لطبيعة العلاقة الاستراتيجية وأشكال التعاون الناشئة بين حركة الشباب المجاهدين في الصومال وجماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن، مع التركيز على جذور هذه العلاقة ومساراتها المختلفة، فضلاً عن تداعياتها الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي. وفي ظل محدودية الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، تقدّم الورقة إسهاما تحليليا جديدا يستند إلى شبكة معهد (SI) البحثية في الصومال واليمن، وإلى مصادر ميدانية أوسع في منطقة القرن الأفريقي.

يمثّل اليمن من منظور حركة الشباب في الصومال، منصة دعم خارجي بالغة الأهمية، تتيح الوصول إلى مصادر التسليح والذخائر والمواد اللوجستية، إضافة إلى فرص التدريب وبناء شبكات بحرية يصعب توفيرها في بيئات أخرى. في المقابل، ينظر الحوثيون إلى الصومال باعتباره فضاءً وظيفياً لتخفيف العزلة الاقتصادية والالتفاف على منظومة العقوبات الدولية. وبذلك، تقوم هذه العلاقة على منطق براغماتي نفعي تحكمه اعتبارات التجارة غير المشروعة والتكامل اللوجستي وتبادل الخدمات الاستخباراتية البحرية، أكثر مما تحكمه محددات أيديولوجية أو عقائدية.

ويقوم هذا النمط التكاملي من التعاون على توزيع وظيفي للأدوار؛ إذ يوفّر الحوثيون المعدات والخبرات التقنية والمعرفة التشغيلية، بينما تؤمّن حركة الشباب مسارات العبور الآمنة وشبكات التمويل غير النظامي والواجهات التجارية السرية. وبالنسبة لحركة الشباب، تمثّل هذه العلاقة ضرورة أساسية للحفاظ على مواردها المالية وقدراتها العسكرية؛ في حين تشكّل بالنسبة للحوثيين مدخلاً لتوسيع النفوذ الجيوسياسي خارج المجال اليمني، باتجاه القرن الأفريقي والبحر الأحمر. غير أن هذه الشراكة لا تخلو من مخاطر بنيوية للطرفين، تتمثل في التناقضات الطائفية العميقة بين البُنى السنية والشيعية وإمكانات الاختراق الاستخباراتي وتصاعد احتمالات فرض عقوبات دولية أكثر دقة واستهدافاً.

وفي هذا السياق، استفاد تنظيم القاعدة، بوصفه فاعلاً محورياً في شبه الجزيرة العربية، من هذا الترابط، حيث أصبحت حركة الشباب عملياً حلقة وصل تشغيلية بين طرفين متباينين أيديولوجياً. ومع تصاعد التوترات الإقليمية المرتبطة بالحرب في غزة وتدهور الاستقرار في اليمن واشتداد التنافس على السيطرة في البحر الأحمر، تُرجّح الورقة اتساع هذا التعاون وتعزّزه خلال المرحلة المقبلة، بما يؤكد أن البراغماتية السياسية والأمنية تمثل المحدد الحاكم لهذه العلاقة.

على المستوى الإقليمي والدولي، يضيف هذا الترابط تهديدات مباشرة لأمن الملاحة التجارية وخطوط إمدادات الطاقة عبر البحر الأحمر، ويُحدث اختلالات محتملة داخل شبكة القاعدة العابرة للأقاليم، كما يوفّر لإيران قناة غير مباشرة لتعزيز حضورها الاستراتيجي في أفريقيا.

واستجابةً لهذه التحديات، توصي الورقة بتعزيز التعاون الاستخباراتي البحري بين الصومال ودول الجوار والشركاء الدوليين بحكم الأمر الواقع، وتشديد الرقابة على اقتصادات الظل التي تموّل حركة الشباب. كما تؤكد أهمية البرامج المشتركة الهادفة إلى تقليص الحواضن الاجتماعية للتطرف العنيف، وتحسين آليات تبادل المعلومات الاستخباراتية. وعلى المستوى الإقليمي، تدعو الورقة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي إلى بلورة استراتيجية منسّقة لحماية أمن البحر الأحمر واحتواء تنامي الترابط العملياتي بين الحوثيين وحركة الشباب.

وبشكل عام، تطرح الورقة فهما أعمق، حول طبيعة العلاقة بين الحوثيين وحركة الشباب بوصفها شراكة براغماتية وظيفية تقوم على أهداف مشتركة تفرضها اعتبارات البقاء والاستراتيجية. ورغم ما تحققه من مكاسب قصيرة الأمد للطرفين، فإنها تمثّل تحدياً تصاعدياً لاستقرار الصومال وللأمن الإقليمي ولسلامة طرق التجارة العالمية الحيوية.

المنهجية

تعتمد هذه الورقة مقاربة تحليلية شاملة لدراسة الارتباط الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي بين الحوثيين في اليمن وحركة الشباب في الصومال، من خلال منهج مختلط يجمع بين الأدوات الكمية والنوعية.

ويرتكز التحليل الكمي على بيانات موثقة تشمل – دون حصر – مسارات تهريب الأسلحة والعلاقات المالية، والمصادر المفتوحة، وتقارير آليات الرصد الدولية ومتعددة الأطراف.

أما التحليل النوعي، فيستند إلى معلومات استخباراتية عالية المستوى، ومقابلات معمّقة مع مسؤولين أمنيين متخصصين في الأمن البحري ومكافحة الإرهاب في كلٍّ من الشرق الأوسط والقرن الأفريقي. وقد واجهت الدراسة قيوداً محدودة، أبرزها اعتبارات أخلاقية وأمنية حالت دون الإفصاح الكامل عن بعض المعطيات الحسّاسة من جانب معهد (SIبما ينسجم مع معايير حماية المصادر وسلامة الأفراد.

الخط الأساس التحليلي

يُقرّ معهد سلدغ للدراسات الأمنية بالأدبيات القائمة التي تناولت تفكيك الشراكة الناشئة بين الحوثيين وحركة الشباب، رغم وجود إجماع بحثي على صعوبة التحقق التجريبي الدقيق من طبيعة هذا التعاون وحدوده الفعلية. [1]وتوصَف هذه العلاقة في عدد من الدراسات بأنها «تعاون متنامٍ» يعكس مكاسب استراتيجية متبادلة (مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 2025).[2]

في المقابل، تذهب مقاربات أخرى إلى تفسير هذه العلاقة حصرياً من زاوية السياسة الخارجية الإيرانية، معتبرة أن تمدد الحوثيين في القرن الأفريقي يمثّل انعكاساً مباشراً للانخراط الإيراني في الإقليم. [3]بينما تؤطرها تحليلات أخرى بوصفها شراكة أحادية الاتجاه، تقودها توسعات الحوثيين ضمن مشروع بناء شبكة مقاومة عابرة للأقاليم.[4]

غير أن الأدبيات المتوافرة تُظهر نقصاً واضحاً في تحليل دوافع حركة الشباب نفسها، وهو فراغ معرفي تحاول هذه الورقة معالجته من خلال مقاربة تاريخية وتحليلية معمّقة، تتيح فهماً أدقّ لمدى الشراكة، وحدودها، ومخاطرها، ومآلاتها المحتملة وانعكاساتها على الصومال والقرن الأفريقي.

ومع أن هذا التحليل يستند إلى تطورات الأحداث حتى أواخر عام 2025، فإن التحولات الجيوسياسية الجارية – ولا سيما تغيّر أدوار المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات في اليمن والبحر الأحمر – تفرض ضرورة مقاربة ديناميكية لهذه العلاقات. وتظل نتائج الورقة ذات أهمية تحليلية عالية، شريطة قراءتها في سياق إعادة الاصطفافات الإقليمية الجارية، وتحوّلات شبكات النفوذ والشراكات الأمنية.

1 المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (2026)، «بحار خارجة عن القانون، وسواحل متنازع عليها: القرصنة والتهريب والتسابق على الوصول إلى الموانئ في القرن الأفريقي».
2 مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية (2025)، «توسّع الروابط بين حركة الشباب والحوثيين يُصعِّد التهديدات الأمنية لمنطقة البحر الأحمر».
3 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (2025)، «المراكب الشراعية والطائرات المسيّرة والدولارات: توسّع أنصار الله في الصومال».
4 المعهد الملكي للخدمات المتحدة (2024) (RUSI)، «ما بعد المحور: الحوثيون في اليمن يبنون "شبكة المقاومة" الخاصة بهم».

الارتباط التاريخي بين تنظيم القاعدة وحركة الشباب: النشأة، التوسّع، والصراعات البنيوية (1991–2025)

أدّى انهيار الدولة الصومالية عام 1991 إلى إعادة تعريف الصومال في الحسابات الجيوستراتيجية لتنظيم القاعدة، ليس فقط بوصفه فضاءً منعدماً للحكم، بل باعتباره نقطة عبور إقليمية تربط شرق أفريقيا بالبحر الأحمر والمحيط الهندي وشبه الجزيرة العربية، وهي مناطق تتقاطع مع أهم خطوط الملاحة والتجارة العالمية. ضمن هذا الإدراك، بدأ التنظيم منذ وقت مبكر التعامل مع الصومال كبيئة حاضنة محتملة لتوسيع عملياته العابرة للحدود، وليس كساحة هامشية أو ظرفية.

في هذا السياق، تعود البدايات العملية للتفاعل بين تنظيم القاعدة والتيارات الإسلامية الصومالية إلى عام 1991، من خلال اجتماعات سرّية عُقدت في المناطق الحدودية مع كينيا، ولا سيما في إقليم جوبا السفلى، حيث برز حسن تركي كفاعل محلي مركزي. وخلال هذه المرحلة، تسللت إلى الداخل الصومالي شخصيات قيادية بارزة في تنظيم القاعدة، من بينها أبو حفص المصري، وأبو طلحة السوداني، وصالح نبهان، وأبو محمد المصري، ومحمد فضل عبد الله. وقد انحصرت مهام هؤلاء في بناء شبكات أولية، واستكشاف البيئة الأمنية والسياسية، وتدريب عناصر محلية، وتقييم قابلية الصومال للتحول إلى جبهة عمليات مباشرة ضد الولايات المتحدة ومصالحها الإقليمية.[5]

شكّل نشر بعثة الأمم المتحدة في الصومال (UNISOM) أواخر عام 1992 نقطة انعطاف مفصلية، إذ جرى تأطير التدخل الدولي داخل الخطاب الجهادي بوصفه تدخلاً غربياً في أرضٍ مسلمة. وفي هذا الإطار، اضطلع عناصر مرتبطون بتنظيم القاعدة بدور تعبوي وتحريضي مباشر ضد الوجود الأجنبي، وساهم مقاتلون مخضرمون، ممن راكموا خبراتهم القتالية في أفغانستان، في تطوير برامج تدريب ركّزت على العمل الهجومي واستخدام المتفجرات. وتشير معطيات متعددة إلى أن عناصر على صلة بتنظيم القاعدة لعبت دوراً مؤثراً في الهجمات التي استهدفت القوات الأميركية،[6] ولا سيما حادثة إسقاط طائرة "بلاك هوك" عام 1993، التي تحولت لاحقاً إلى مرجعية رمزية في خطاب التنظيم، بوصفها دليلاً على "هشاشة الإرادة الأميركية" أمام الخسائر البشرية.

خلال عقد التسعينيات، انخرط عدد من المتشددين الصوماليين في ساحات جهادية خارجية، خاصة في أفغانستان وكشمير، حيث كانت شبكات تنظيم القاعدة نشطة. ومع عودة بعض هؤلاء إلى الصومال، انتقلت معهم خبرات قتالية نوعية، ومعرفة تقنية في مجال المتفجرات، وروابط تنظيمية أعمق مع البنية العالمية للقاعدة. وفي هذا الإطار، تعامل التنظيم مع "الاتحاد الإسلامي (AIAI) "بوصفه أول كيان صومالي يتبنى أيديولوجيا الجهاد العالمي"، ما جعله قناة رئيسية لاختراق المجتمع الصومالي. وقدّم دعماً مباشراً لمعسكرات تدريب في مناطق مثل بؤالي، وجدو، ورأس كمبوني وشرق البلاد، وهي بنى تنظيمية شكّلت لاحقاً النواة الصلبة لحركة الشباب.

5 تشريح هجوم إرهابي: تحقيق معمّق في تفجيرات السفارتين الأميركيتين عام 1998 في كينيا وتنزانيا، مركز ماثيو ب. ريدغواي لدراسات الأمن، جامعة بيتسبرغ، 2005.
6 نفس المرجع

ومع سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية على وسط وجنوب الصومال عام 2006، برز الجناح العسكري الأكثر تشدداً داخل المحاكم- الذي أصبح لاحقاً حركة الشباب -بوصفه الفرصة الاستراتيجية الأهم لتنظيم القاعدة منذ انسحابه من أفغانستان. وقدّم قادة بارزون في التنظيم، من بينهم أبو طلحة السوداني، وفضل عبد الله، وصالح النبهان، دعماً مباشراً شمل التدريب، والمشورة، والتمويل، مدفوعين برؤية تسعى إلى تحويل الصومال إلى مركز جهادي إقليمي قابل للاستدامة.[7]

تعزّز هذا المسار مع تأسيس تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية عام 2009، الذي وفّر لحركة الشباب بنية لوجستية أكثر انتظاماً عبر اليمن. وأسهمت شبكات التهريب البحرية في نقل المقاتلين، والأسلحة، والموارد المالية على طول الساحل الشرقي للصومال والغربي لليمن، إلى جانب نقل الخبرات التقنية، ولا سيما في تطوير العبوات الناسفة والعمليات الانتحارية المعقدة، ما مثّل قفزة نوعية في القدرات العملياتية للحركة.

غير أن هذا التداخل التنظيمي المتزايد لم يكن خالياً من التوترات.[8] فمع صعود أحمد عبدي جوداني (أبو الزبير) إلى قيادة حركة الشباب، شهدت الحركة تحوّلاً حاداً نحو مركزية سلطوية مغلقة، هدفت إلى تحصين القرار الداخلي من أي نفوذ خارجي، بما في ذلك نفوذ تنظيم القاعدة نفسه. وتشير وثائق ومراسلات داخلية إلى أن شخصيات بارزة، وعلى رأسها محمد فضل عبد الله، عارضت هذا التوجه، معتبرة أنه يقوّض الرؤية الأشمل للجهاد العالمي.

بلغ هذا الخلاف ذروته عام 2011 باغتيال فضل عبد الله أثناء محاولته عبور نقطة تفتيش قرب مقديشو. وقد كُشف لاحقاً عن مراسلات وجّهها إلى القيادة العليا لتنظيم القاعدة، اتهم فيها أبو الزبير بالسعي إلى بناء سلطة شخصية منفصلة عن المشروع الجهادي العابر للحدود، وبإفشال عناصر محورية من الاستراتيجية الإقليمية للتنظيم. تمثلت هذه الخلافات أساساً في رفض أبو الزبير خيار التحالف مع إريتريا للحصول على السلاح والدعم السياسي، ورفضه كذلك استراتيجية استدراج القوات الإثيوبية إلى عمق الأراضي الصومالية بهدف استنزافها عسكرياً.[9]

من منظور قيادة القاعدة، كانت هذه الخيارات ضرورية لبناء قدرة جهادية أكثر استدامة في شرق أفريقيا. أما من منظور جوداني، فقد كان الانخراط في هذه المسارات ينطوي على مخاطر سياسية وأمنية، من شأنها تعريض الحركة للاختراق أو الاستنزاف. وبناءً عليه، شدّد على ضرورة الحفاظ على استقلالية حركة الشباب، بما يشمل السيطرة الكاملة على مواردها، وأراضيها، وهياكلها القضائية والإدارية، بعيداً عن أي توجيه خارجي.[10]

وقد أسفرت هذه الخلافات عن انقسامات داخلية عميقة داخل حركة الشباب، انتهت بحملة تصفيات طالت قيادات بارزة، من بينها إبراهيم الأفغاني ومعلم برهان عام 2013. وفي المحصلة، أدى هذا المسار إلى إعادة صياغة العلاقة بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة: علاقة تقوم على تقاطع أيديولوجي عام، لكنها تتسم بتباين واضح في الأولويات الاستراتيجية والأهداف السياسية الإقليمية.

7 مقابلة مع أحد المؤسسين الرئيسيين لحركة الشباب، نوفمبر/تشرين الثاني 5202.
8 المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (2011) (ISS)، «مقتل فضل عبد الله محمد في الصومال: ضربة لحركة الشباب».
9 مقابلة مع أحد المقرّبين من أحمد جوداني، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
10 نفس المرجع

حركة الشباب: من السلفية الجهادية العابرة للحدود إلى البراغماتية والانفصال الاستراتيجي عن تنظيم القاعدة

تشير المؤشرات المتراكمة خلال العقد الأخير إلى أن حركة الشباب دخلت مرحلة تحوّل بنيوي، تجاوزت فيها القيود الأيديولوجية التقليدية للسلفية الجهادية، وبدأت تعتمد مقاربة أكثر براغماتية في بناء تحالفاتها الخارجية. ويُعدّ الارتباط الناشئ مع جماعة الحوثيين في اليمن التعبير الأوضح عن هذا التحوّل؛ إذ يعكس استعداد الحركة للتعاون مع فاعلين خارج الدائرة السنية الجهادية، متى ما وفّرت هذه العلاقات مكاسب عملياتية واستراتيجية ملموسة.

وعلى الرغم من أن القيادة المركزية لتنظيم القاعدة حافظت تاريخياً على قنوات تواصل محدودة وغير مباشرة مع إيران، لا تتوافر أدلة موثوقة تشير إلى قيام تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بعلاقة تحالفية مع الحوثيين. في المقابل، تُظهر هذه الدراسة أن حركة الشباب نسجت تعاوناً عملياً مع الحوثيين، تعاملت معه بوصفه علاقة وظيفية تقوم على التجارة وتأمين السلاح وتحقيق ميزات لوجستية وبحرية، بصرف النظر عن التناقض الأيديولوجي العميق بين الطرفين. وقد مثّل هذا المسار مصدراً لامتعاض قيادة القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وكشف في الوقت ذاته عن حقيقة أوسع: أن حركة الشباب لم تعد تُدار بوصفها مشروعاً أيديولوجياً خالصاً، بل ككيان سياسي-عسكري يتكيّف مع البيئة المحلية والفرص الإقليمية.

خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2025، استمر الارتباط التنظيمي بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة، لكنه اتّسم بالهشاشة. فقد حافظت الروابط التاريخية على الحد الأدنى من العلاقة، في حين غذّت مشاعر عدم الثقة والتنافس الاستراتيجي والغموض بشأن مستقبل الجهادية الإقليمية، حالةً من التباعد المتدرّج. نظر تنظيم القاعدة إلى حركة الشباب بوصفها أنجح فروعه الأفريقية، غير أن الحركة نفسها باتت تتعامل مع هذه الصلة على أساس تعاقدي لا هرمي، وتُخضع علاقاتها الخارجية لمنطق المنفعة لا للالتزام العقائدي.

وفي هذا السياق، أعادت حركة الشباب تشكيل نموذج عملها، معتمدةً مزيجاً من الخطاب الديني وشبكات التمويل غير المشروع واستثمار المظالم العشائرية، وبناء تحالفات غير متوقعة متى ما اقتضت الضرورة الاستراتيجية. ومع مقتل أحمد عبدي جوداني وتولّي أحمد دِريي القيادة، ازداد الاعتماد على الموارد الداخلية الصومالية، وبدأت الجماعة مراجعة علاقاتها الخارجية في ضوء تحولات أوسع في المشهد الجهادي العالمي.

فلم يعد تنظيم القاعدة يتمتع بالثقل الذي ميّزه بين عامي 2000 و2011؛ وتعرّض تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية لتراجع حاد في النفوذ؛ وبرز تنظيم الدولة الإسلامية ثم انحسر؛ في حين تفجّرت صراعات جديدة أعادت رسم أولويات الحركات المسلحة غير الدولتية. في خضم هذه التحولات، حافظت حركة الشباب على تماسكها ورسّخت سيطرتها على أراضٍ وفرضت أنظمة جباية، وأدارت أجهزة قضائية، وراكمت عوائد اقتصادية، ما عزّز تصوّرها لذاتها باعتبارها سلطة محلية ذات مسار مستقل، لا مجرد فرع تابع لشبكة عالمية.

ضمن هذا الإطار، برز نقاش استراتيجي داخلي محوره المفاضلة بين خيارين: الاستقلال التنظيمي المقترن بعلاقات مرنة ومتعددة، أو البقاء ضمن مظلة جهادية عالمية واحدة تستجلب ضغطاً دولياً متزايداً. وأصبح هذا النقاش يسيطر في تفكير قيادة حركة الشباب، لا سيما مع إدراكها أن بعض أشكال التعاون الخارجي قد لا تطيل عمر التنظيم فحسب، بل ترفع من أهميته في بيئة جيوسياسية متحوّلة، خاصة في سياق التفاعلات الخليجية–الإسرائيلية وأمن البحر الأحمر.

وفي هذا السياق الإقليمي المتقلّب، قدّمت تجربة الحوثيين نموذجاً عملياً لفاعل غير دولتي استطاع، عبر التشبيك والمرونة السياسية والعسكرية، تحويل العزلة ونزع الشرعية إلى نفوذ تفاوضي مؤثّر. وقد استخلصت قيادة حركة الشباب دروساً واضحة من هذا المسار: فإذا كانت جماعة واقعة تحت ضغوط شديدة قد نجحت في فرض نفسها لاعباً إقليمياً، فما الذي يمنع حركة الشباب من اعتماد استراتيجيات مشابهة، مع مراعاة خصوصية السياق الصومالي؟

وعليه، تعزّز التعاون السري بين حركة الشباب والحوثيين، بدءاً بتبادل معلومات وتسهيلات بحرية، قبل أن يتطور إلى تعاون لوجستي وتقني. وتشير معطيات متقاطعة إلى أن عناصر من المستوى المتوسط في حركة الشباب تلقّوا تدريبات محدودة في مجالات المتفجرات والطائرات المسيّرة منخفضة الكلفة، في حين حصل الحوثيون على معلومات تشغيلية تتصل بخليج عدن ومسارات الملاحة الحيوية بين البحر الأحمر والمحيط الهندي.[11]

ومع تعمّق هذا التعاون، تراجع الدور الفعلي لتنظيم القاعدة داخل حركة الشباب. ولم تعد السردية التقليدية التي تقدّم القاعدة بوصفها «الأصل المؤسِّس» للعمل الجهادي ذات قوة إقناعية داخل الحركة. فقد طوّرت الأخيرة هياكل إدارية متماسكة، ومصادر تمويل ذاتية، وأجهزة أمنية صارمة، وقدرات عسكرية واستخباراتية مستقلة، ما قلّل من اعتمادها على العلامة الجهادية المرتبطة بأفغانستان.[12]

11 مسؤول في حركة الشباب في مديرية جلب، أكتوبر/تشرين الأول 2025.
12 نفس المرجع

وبدأ بعض الفاعلين داخل قيادة الحركة ينظرون إلى الانفصال التدريجي عن تنظيم القاعدة بوصفه مدخلاً محتملاً للحصول على «هامش قبول إقليمي» أو على الأقل تخفيف حدّة الاستهداف. غير أن هذا التحوّل لا يُتوقّع أن يتخذ شكل قطيعة مفاجئة، لما قد يحمله ذلك من مخاطر التفكك أو الصراع الداخلي. وبدلاً من ذلك، تعتمد الحركة مقاربة تدرّجية تقوم على إعادة تطبيع الخطاب والمرجعيات، إلى أن تصبح الرؤية الجديدة مقبولة داخلياً.[13]

وتستند هذه المقاربة إلى ثلاث ركائز: الاستقلال السياسي عن تنظيم القاعدة؛ بناء روابط خارجية مرنة منسجمة مع مستقبل الصومال السياسي؛ وتطوير قدرة عسكرية لا تعتمد حصرياً على الدعم الأجنبي. ويعزّز الارتباط بالحوثيين هذا التوجّه، من خلال تكريس نموذج جهادي أقل مركزية وأكثر قابلية للتكيّف. غير أن هذا المسار ينطوي على مخاطر جدية. داخلياً، لا تزال تيارات متشددة ترى في تنظيم القاعدة مرجعية دينية لا غنى عنها، وقد يؤدي انفصال غير مضبوط إلى انقسامات أو إلى بروز جماعة أشد تطرفاً. وخارجياً، لا يضمن الابتعاد عن القاعدة تخفيف التصنيف الإرهابي أو تقليل الاستهداف الدولي، بل قد يُنظر إلى الحركة باعتبارها نموذجاً أكثر خطورة، يجمع بين التمرّد المحلي والبراغماتية العابرة للأيديولوجيات.

13 قائد رفيع في حركة الشباب، أكتوبر/تشرين الأول 2025.

العلاقة بين حركة الشباب والحوثيين: سياق استراتيجي

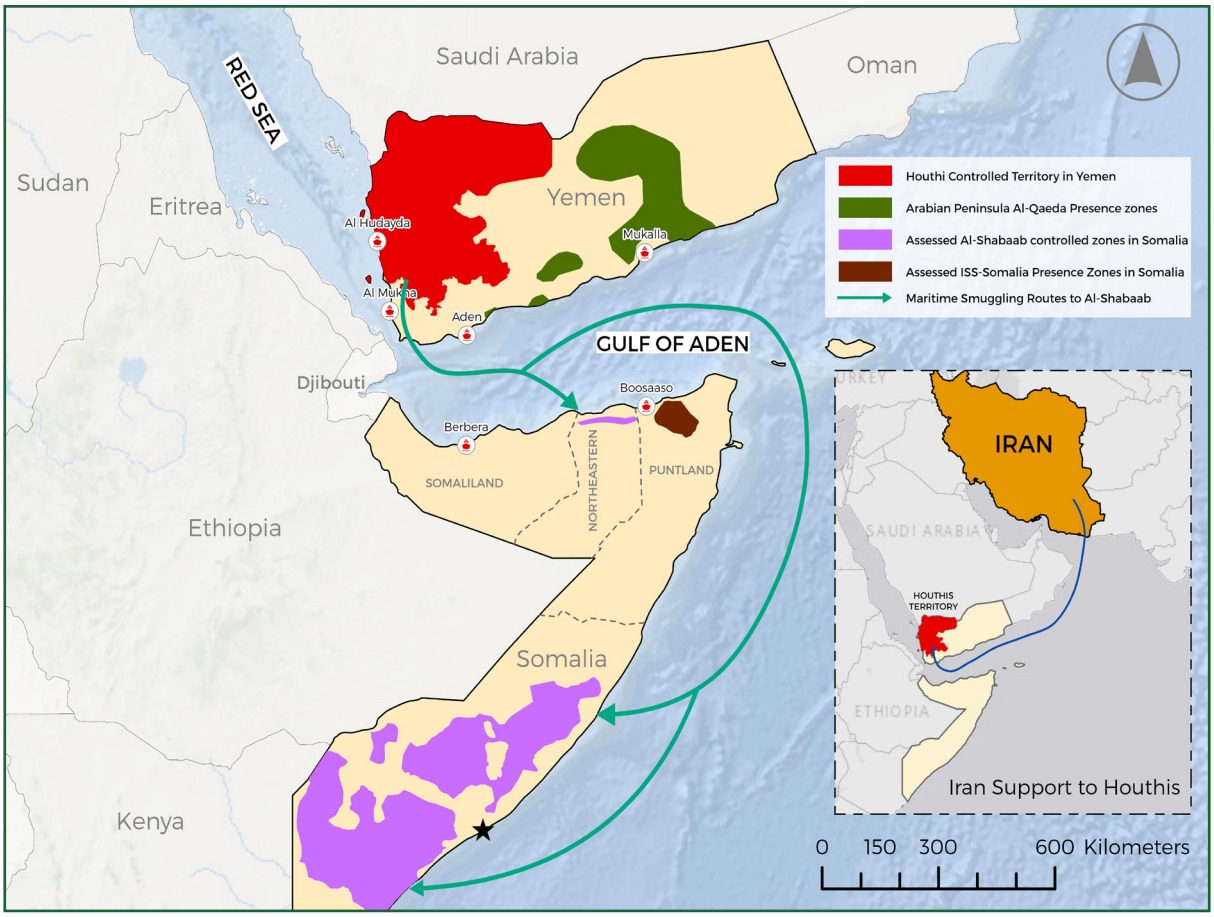

غالباً ما يختزل الترابط بين حركة الشباب والحوثيين على أنه تطور حديث من نوعه، غير أن جذوره تمتد إلى شبكة من الروابط التاريخية والجغرافية العميقة. فالتنظيمان ينشطان في بلدين متقابلين على ضفتي خليج عدن والبحر الأحمر، بنية جغرافية لعبت تاريخياً دورًا حاسمًا في تسهيل التجارة والهجرة، وأتاحت إنشاء مسارات عابرة للحدود يمكن استثمارها لأغراض لوجستية وعسكرية معقدة. ومن المهم إدراك أن هذه العلاقة لا تنفصل عن السياق الأوسع لعلاقة الصومال باليمن، حيث أفرزت حالة عدم الاستقرار السياسي المزمن والاضطرابات الأهلية في كلا البلدين فراغات أمنية استغلتها جهات مسلحة غير دولية لتطوير شبكات تتجاوز نطاق سلطات الحكومات الشرعية.

منذ ظهور حركة الشباب من بقايا اتحاد المحاكم الإسلامية عام 2006، نظرت الجماعة إلى اليمن بوصفه ممرًا استراتيجيًا أساسيا يعزز استدامة عملياتها وقدرتها على النمو، بما في ذلك تأمين خطوط تهريب بحرية تربط شمال وشرق الصومال بالمكلا والحديدة. وقد أشارت دراسات مثل تقرير معهد هيرال[14] لعام 2021 إلى أن اليمن شكّل قاعدة عملياتية حاسمة لحركة الشباب، مكنت الجماعة من الحفاظ على قوتها التشغيلية وتوسيع نطاق تأثيرها الإداري واللوجستي، كما سهّلت إقامة روابط مع جماعات جهادية عابرة للحدود.

14 تم استبدال معهد هيرال بمعهد سالدج (SI).

في المحصلة، تبدو حركة الشباب منخرطة في عملية إعادة تعريف لذاتها. فهي لم تعد تنظيماً تابعاً، ولم تتحوّل بعد إلى كيان سياسي يتمتع بالاعتراف، بل تقف في منطقة وسطى، تُراهن على المرونة بوصفها شرط البقاء. ومن غير المرجّح أن يظهر هذا التحوّل في إعلان تنظيمي صريح؛ بل سيُترجم تدريجياً في اللغة والرمزية، عبر تقليص الإحالات إلى الجهاد العالمي وتعزيز خطاب الحكم والضرائب والعدالة، والدفاع المحلي. وقد يُفضي هذا المسار في النهاية إلى إعادة تأطير صراع الحركة بوصفه نزاعاً سياسياً داخلياً، لا امتداداً عضوياً لشبكة جهادية عالمية

ومع اندلاع الصراع الأهلي في اليمن خلال عامي 2014 و2015، تعمّق هذا الترابط على نحو واضح، بالتزامن مع تغيير القيادة داخل حركة الشباب. فقد استغلت الجماعة تدهور الوضع الأمني في اليمن للبحث عن مسارات مالية جديدة وتجاوز العقوبات الدولية، في الوقت الذي أولت فيه القيادة الجديدة أهمية لإقامة روابط مع كيانات معادية للغرب، بصرف النظر عن الانتماءات المذهبية. وساهمت شبكات رجال الأعمال الصوماليين واليمنيين في تسهيل الأنشطة اللوجستية والمالية للحركة، حيث أشار معهد (SI) إلى وجود صلات غير معلنة بين حركة الشباب ورجال أعمال مرتبطين بالحوثيين،[15] الذين لعبوا دورًا محوريًا في نقل السلع والأموال والمواد المحظورة، الأمر الذي يعكس الطبيعة البراغماتية للتعاون القائم على تلاقي المصالح وليس على التطابق الأيديولوجي الكامل، كما علم المعهد نتيجة تفاعلاته مع رجال أعمال مرتبطين بالحوثيين [16]، نظرتهم إلى الصومال بوصفه مساحة استراتيجية لتعزيز نفوذ إقليمية.

وتلعب إيران دورًا رئيسيًا في فهم هذه الديناميكية، إذ اعتبرت القرن الأفريقي، لا سيما الصومال، منطقة استراتيجية لتعزيز نفوذها السياسي والأيديولوجي، متخذةً مقاربة القوة الناعمة لكسب ثقة الحكومات ذات الأغلبية المسلمة من خلال مساعدات إنسانية وأنشطة دعوية واستثمارات اقتصادية غير معلنة. وقد مكّن هذا الأسلوب طهران من التمدد النفوذي بين السكان المسلمين المحليين بطريقة لا تثير مواجهة مباشرة مع القوى الإقليمية الأخرى. وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى التعاون غير المباشر بين الحوثيين وحركة الشباب كجزء من استراتيجية أوسع لإيران في استغلال حالة عدم الاستقرار في اليمن والصومال لتقليل نفوذ الغرب ودول الخليج على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر.

وبحسب مصادر معهد سلدغ فقد نما التعاون بين الطرفين تدريجياً عبر مراحل متعددة، [17]بدأت بالروابط الاقتصادية والتجارية حيث بادرت شركات وأفراد مرتبطون بحركة الشباب إلى التواصل مع رجال أعمال يمنيين مرتبطين بالحوثيين، وامتدت إلى التعاون الاستخباراتي، إذ تم تبادل معلومات حساسة تتعلق بالأنشطة العسكرية الأمريكية والعمليات البحرية للناتو [18]والمناورات الإقليمية، وصولًا إلى التعاون السياسي والعسكري، بما في ذلك تبادل المقاتلين، والتدريب المشترك، وتزويد كل طرف بالخبرات والمعدات اللازمة. وأفادت تقارير استخباراتية بأن عناصر من حركة الشباب تلقوا تدريبًا في اليمن على يد أفراد مرتبطين بإيران، بينما سافر الحوثيون إلى مناطق مثل مرتفعات جلجالا في الصومال لتلقي تدريب على أساليب الحرب غير المتكافئة وتكتيكات التسلل المعروفة في عمليات حركة الشباب ضد بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي.

15 مقابلات مع رجال أعمال صوماليين في صنعاء، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
16 نفس المرجع.
17 نفس المرجع
18 مسؤول حوثي، صنعاء، ديسمبر/كانون الأول 2025.

هيكلية العلاقة بين الطرفين

لا تتأسّس الشراكة بين حركة الشباب والحوثيين على أطر تعاقدية رسمية أو إعلانات سياسية صريحة، بل تنمو في فضاء من التفاهمات الضمنية والتنسيق غير المعلن، الذي تحرّكه مصالح مشتركة وأهداف تتقاطع عند حدود البراغماتية الأمنية. ووفقا لتقديرات معهد (SI)، يتشكّل هذا النمط من التعاون عبر ثلاثة مستويات متداخلة [19]تتكامل فيما بينها وتغذّي استمراريته.

فعلى المستوى الاقتصادي اللوجستي، يبرز دور شبكة من رجال الأعمال المستقلين المرتبطين بحركة الشباب في الصومال وبالحوثيين في اليمن، الذين يتولّون إدارة عمليات النقل التجاري للسلع، موفّرين بذلك غطاءً اقتصاديًا مرنًا يسهّل حركة الموارد ويحدّ من قابلية هذا النشاط للرصد المباشر. وفي المستوى الاستخباراتي التدريبي، ينخرط عناصر من الطرفين في تبادل للمعلومات والخبرات، إلى جانب جهود مشتركة تستهدف تطوير القدرات العملياتية، بما يعزّز الفاعلية الميدانية لكلا الطرفين.

أمّا على المستويين السياسي والعسكري، فتتقدّم أدوار فاعلين مرتبطين بإيران، إلى جانب القيادة العليا لتنظيم القاعدة، بوصفهم ركائز محورية في هندسة هذا التنسيق وضمان ديمومته. ويتيح هذا الإطار شبكة تواصل تتّسم بقدر عالٍ من الكفاءة والموثوقية، وفي الوقت ذاته تُسهم في تعقيد جهود التتبّع والرصد الاستخباراتي. وعلى الرغم من بقاء الهويات الرئيسية لهذه الشبكات غير مُعلنة، تشير مصادر استخباراتية متعدّدة إلى أنّ عددًا من العناصر المنتمية إلى كلٍّ من الحوثيين وحركة الشباب قد كُلّفوا بصورة مباشرة بتسريع وتيرة التعاون والعمل على تعميقه وتوسيعه، ما يعكس طابع العلاقة البراغماتي والمحدّد بالمصلحة المشتركة أكثر من الانسجام العقائدي الكامل، وهو ما يجعل العلاقة استراتيجية بطبيعتها، لكنها قابلة للتغير وفق التحولات الإقليمية والدولية.

19 مقابلات مع مسؤولين رفيعي المستوى في حركة الشباب والحوثيين، ديسمبر/كانون الأول 2025.

الأعضاء الرئيسيون الذين يشكّلون التعاون بين حركة الشباب والحوثيين

الحوثيون[20]

1 عبد الواحد ناجي محمد أبو راس

- رئيس التعاون الخارجي والتنمية الدولية
- تم اختياره مباشرة من طهران، وتشمل مهامه المحددة تنسيق العمليات الخارجية في إيران ولبنان والسعودية والصومال وكينيا، وإريتريا، والسودان، وإثيوبيا، وغزة.

2 حسن أحمد الكحلاني (أبو شهيد)

- رئيس الاستخبارات الخارجية للحوثيين
- من أبرز خبراته قيادته الميدانية الرفيعة عام 2014 عند السيطرة على صنعاء، إضافة إلى دوره في اغتيال علي عبد الله صالح.

3 أدهم حميد عبد الله العفاري (أبو خليل)

- ضابط استخبارات رفيع المستوى لدى الحوثيين
- يشرف على الملف الخاص بالأفراد القادمين من أفريقيا والمقيمين في اليمن، ويُعد حلقة الوصل الأساسية بين الحوثيين وكل من إثيوبيا والصومال وإريتريا والسودان وجيبوتي، ويتولى الإشراف على التدريب والدمج ضمن القوات العسكرية والاستخباراتية الحوثية.

4 أسامة حسن أحمد المأخذي (أبو شهيد)

- ضابط استخبارات رفيع ومسؤول ملف التعاون مع حركة الشباب
- يركّز على بناء شبكات مع الشباب والعلماء ورجال الأعمال والسياسيين الذين يمكن توظيفهم لخدمة أجندة الحوثيين في الصومال.

5 حسن علي أمير المراني

- ضابط استخبارات رفيع المستوى ورئيس الاستخبارات الداخلية للحوثيين
- تشير وثائق حصل عليها معهد (SI) إلى تورطه المباشر مع أسامة حسن أحمد أبو شهيد، وتواصله المباشر مع حركة الشباب في قضايا استراتيجية.

6 العقيد أبو حيدر القحوم

- ضابط استخبارات رفيع المستوى
- يعمل عن كثب مع حسن علي أمير المراني، ويقود التعاون مع تنظيم القاعدة في شرق وغرب أفريقيا، إضافة إلى تنفيذ عمليات خارجية لصالح الحوثيين، وله صلات مباشرة بحركة الشباب.

20 مقابلة مع مسؤول حوثي رفيع المستوى، ديسمبر/كانون الأول 2025.

الأعضاء الرئيسيون الذين يشكّلون التعاون بين حركة الشباب والحوثيين

حركة الشباب[21]

1 أبو بكر علي آدم

- نائب أمير حركة الشباب.
- مسؤول الملف ورئيس لجنة التنسيق مع الحوثيين.

2 ياسين عثمان كلوة

- مسؤول الملفات العسكرية والاستخباراتية والمالية والسياسية لحركة الشباب في ولاية بونتلاند الصومالية
- عضو رئيسي في لجنة التنسيق بين حركة الشباب والحوثيين. وبالاشتراك مع بتار (الذي قُتل مؤخراً حوثياً رفيع المستوى في جبال جلجالار)، كان من أبرز المؤثرين في صياغة العلاقات مع الحوثيين. وفي مطلع عام 2025، استضاف وفداً حوثياً رفيع المستوى في جبال جلجالا، حيث تلقّى الوفد تدريباً ثم نُقل إلى جليب جنوب البلاد.

3 عبد الله تهليل حيري (عبد الله جيري)

- رئيس مكتب الأسلحة في حركة الشباب
- تشمل مسؤولياته الأساسية تأمين الأسلحة وتهريب الأفراد.

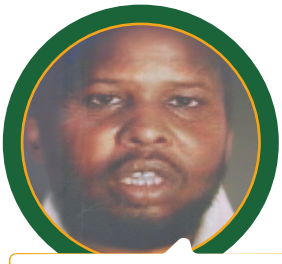

4 محمد نور جامع (ملاق)

- رئيس جبهة بونتلاند
- عنصر محوري في الحفاظ على التعاون مع الحوثيين.

21 مسؤول رفيع المسوى في حركة الشباب، جلب، ديسمبر/كانون الأول 2025.

ما الذي جرى حتى الآن؟

منذ نشوء العلاقة بين حركة الشباب والحوثيين في أواخر عام 2015، ظهرت مؤشرات واضحة على أن التعاون بين الطرفين لم يقتصر على التواصل التقليدي أو المعاملات العرضية، بل تحوّل إلى شبكة عملية واستراتيجية تشمل أبعاداً متعددة تتجاوز الجانب المالي لتشمل النقل العسكري، وبناء القدرات والعمليات الاستخباراتية المشتركة، والرصد البحري والجوي على طول ساحل البحر الأحمر وفي أجواء اليمن والصومال. ويشير تحليل التطورات منذ فبراير 2024 إلى أن هذه العلاقة قد تعمقت لتصبح آلية استراتيجية تهدف إلى تعزيز مصالح الطرفين في ظل بيئة إقليمية مضطربة.

تبادل الإمدادات والأسلحة

وقد تركز التعاون في البداية على تبادل المواد العسكرية، إذ أكدت مصادر استخباراتية موثوقة أن قوارب صغيرة انطلقت بانتظام من موانئ يمنية مثل الحديدة والمخا ورأس عيسى، حاملة أسلحة متنوعة شملت بنادق هجومية ورشاشات ثقيلة وقنابل يدوية وألغام أرضية ومكوّنات لعبوات ناسفة بدائية الصنع، بالإضافة إلى قذائف هاون خفيفة وصواريخ محمولة على الكتف. ورغم ضبط بعض هذه الشحنات، نجحت شحنات أخرى في الوصول إلى مناطق خاضعة لسيطرة حركة الشباب دون اكتشاف،[22] فيما قدم الحوثيون خبرات تقنية متقدمة للجماعة، شملت تصنيع العبوات الناسفة واستخدام الطائرات المسيّرة منخفضة التكلفة، [23]حيث تم توثيق استخدام حركة الشباب لطائرات مسيّرة في هجمات على مطار مدينة كيسمايو خلال الأشهر الأخيرة، مستمدة من خبرات مرتبطة بالشبكات الحوثية في اليمن[24].

ولعب التجار دوراً محورياً في تيسير هذه التحركات، حيث استخدمت شركات صيد وغيرها من الشركات التجارية المشروعة كغطاء لنقل الأسلحة والمعدات، [25]بينما لجأت قوارب صغيرة لتوصيل الأسلحة مباشرة إلى الساحل عند الحاجة.

24 قائد في حركة الشباب في بونتلاند، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
23 مسؤول استخباراتي حوثي، صنعاء، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
24 وزارة الخارجية الأميركية، برنامج مكافآت من أجل العدالة، بيان صحفي، يناير/كانون الثاني 2026.
25 مسؤول حوثي، ميناء الحديدة، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

المعاملات المالية

يُشكّل التعاون المالي أحد الأعمدة الأكثر رسوخا في بنية الشراكة بين حركة الشباب والحوثيين، إذ يكشف عن مستوى متقدّم من التنسيق يتجاوز الدعم الظرفي إلى بناء منظومات تمويل مرنة وموّهة. وتشير تقارير متقاطعة إلى أن حركة الشباب تستفيد من شبكات غسل أموال عابرة للحدود تمتد عبر اليمن وسلطنة عُمان وجيبوتي، في حين يعتمد الحوثيون على هياكل مالية غير شفافة صُمِّمت خصيصًا لتأمين تدفّقات التمويل وتقليل احتمالات الرصد أو الاستهداف الدولي.

وفي هذا السياق، يبرز الاستخدام المكثّف لقنوات التحويل غير الرسمية، ولا سيما شبكات الحوالة الناشطة في بوصاصو وجيبوتي وصنعاء، [26]بوصفها أدوات مركزية لتجاوز النظم المصرفية التقليدية. كما تلعب سبائك الذهب والدولار الأميركي دورًا حيويًا في تسوية معاملات غير مشروعة مرتبطة بتجارة الفحم والوقود، إلى جانب توظيف واجهات تجارية خارجية تُدار عبر وسطاء، بما يسهّل تنفيذ التحويلات المالية العابرة للحدود ويضفي طبقات إضافية من التمويه على هذه الأنشطة.

ولا يقتصر هذا التعاون على إدارة التدفقات النقدية، بل يمتد ليشمل استثمارات مشتركة ومتداخلة تعكس أفقًا استراتيجيًا أوسع. إذ تفيد معطيات استخباراتية بأن الحوثيين استثمروا في عدد من المشاريع داخل الصومال، ولا سيما في قطاع الصناعات الاستخراجية. [27]وفي موازاة ذلك، أنشأت حركة الشباب في أبريل/نيسان 2024 مكتبًا مختصًا بالموارد المعدنية في جنوب ووسط الصومال، يُعنى بأنشطة الاستكشاف والاستخراج، بما يشير إلى سعي الحركة إلى تأطير الموارد الطبيعية ضمن منظومة تمويل أكثر استدامة.

وتشمل الاستثمارات والنفقات الحديثة شراء قوارب صغيرة وسفن صيد، فضلًا عن إنشاء وحدة استخباراتية بحرية وساحلية متخصّصة داخل حركة الشباب، في خطوة تعكس إدراكًا متزايدًا للأهمية الاستراتيجية للمجال البحري، سواء من حيث التهريب أو تأمين خطوط الإمداد. وفي هذا الإطار، حدّد معهد (SI) وجود شركات تجارية غير مُعلنة أُنشئت كقنوات لغسل الأموال وتمويل مشاريع مرتبطة بالحركة، تعمل ضمن أطر قانونية ظاهرية تُخفي طبيعتها الفعلية. [28]

27 وثائق قابلة للتحقّق تم الحصول عليها تُظهر استثمارات حوثية في الصومال.
28 مقابلة مع رجل أعمال مرتبط بحركة الشباب، ديسمبر/كانون الأول 2025.
26 مقابلات مع مسؤولين من حركة الشباب والحوثيين مشاركين في الإشراف على المعاملات المالية، نوفمبر/تشرين الثاني 2025، بوصاصو، جلب،

كما تمتد المشاريع التجارية المشتركة بين الطرفين إلى قطاع الصيد البحري، والشراء المنسّق لقوارب قديمة تُستخدم في نقل الأسلحة، إضافة إلى الاستثمار في المجال الإعلامي عبر تجنيد مؤثّرين على وسائل التواصل الاجتماعي ومنصّات إعلامية محلية، بهدف التأثير في السرديات العامة ومواءمتها مع مصالح الطرفين. وتشير تقديرات استخباراتية إلى أن هذه الأنشطة لا تمثّل مجرّد أدوات تمويل أو دعم متبادل، بل تُشكّل آلية مقصودة لترسيخ اعتماد اقتصادي متبادل، يُسهم في تعميق الشراكة وتعزيز تماسكها، ويحدّ في الوقت ذاته من قابلية تفكّكها على المدى القريب.

عمليات التدريب والتبادل التقني

تعكس برامج التدريب والتبادل التقني عمق الروابط بين الطرفين، إذ تلقى مقاتلون من حركة الشباب تدريبات على المتفجرات المتقدمة وطرق القتال الحضري واستخدام الطائرات المسيّرة،[29] بتوجيه من مسؤولين حوثيين وخبراء إيرانيين في صعدة وعمران، بينما تلقى الحوثيون تدريباً في الصومال على أساليب الحرب غير المتكافئة وتقنيات التسلل، ما ساعد على نقل المعرفة والخبرة بين الطرفين في مجالي التكنولوجيا والتدريب العسكري والاستخبارات.

وبالتوازي مع ذلك، باشرت حركة الشباب بدور تدريبي مقابل داخل الأراضي الصومالية، حيث نفّذت برامج ركّزت على القتال البري، وبناء القدرات في مجال الاستخبارات الداخلية،[30] مستفيدةً من خبرتها الممتدة في إدارة الصراع غير المتكافئ. وفي هذا الإطار، تلقّى عناصر يمنيون مرتبطون بالحوثيين تدريبات على أساليب الحرب غير النظامية التي راكمت فيها حركة الشباب خبرة ميدانية واسعة، لا سيما فيما يتعلّق بإدارة الخلايا والعمل في بيئات أمنية معقّدة.

29 قائد في حركة الشباب تلقّى تدريباً، ديسمبر/كانون الأول 2025.
30 نفس المرجع

ويشمل هذا التبادل التدريبي مهارات تقنية متقدّمة، من بينها صيانة الأسلحة والمتفجّرات، وتصنيع الألغام البحرية، إلى جانب تطوير وإدارة أنظمة استخبارات لامركزية تقوم على عمل خلايا مستقلة نسبيًا، مع الحفاظ على قنوات فاعلة لتبادل المعلومات الحيوية عبر الشبكة. ويعكس هذا النمط من التعاون سعي الطرفين إلى بناء قدرات تكاملية تُعزّز مرونتهما العملياتية، وترفع من مستوى التنسيق في ساحات صراع متباعدة جغرافيًا لكنها مترابطة استراتيجيًا.

أعمال هجومية مشتركة

وعلى الرغم من ندرة الأدلة على تنفيذ هجمات منسقة، أفادت مصادر استخباراتية متعددة بأن الطرفين تعاونا في مجالات الأمن البحري والاستطلاع، [31]حيث قدمت حركة الشباب معلومات حول العمليات البحرية على طول الساحل الصومالي، بينما زود الحوثيون بيانات عن تحركات القوات البحرية والطائرات الغربية في البحر الأحمر. [32]وركز التعاون أساساً على تأمين مسارات تهريب الأسلحة والوقود، وهو ما منح الطرفين مزايا اقتصادية كبيرة وعزز قدراتهما التشغيلية، لكنه في الوقت نفسه قوض الأمن الإقليمي على امتداد القرن الأفريقي والبحر الأحمر، ما يجعل هذه الشراكة تتحول إلى تهديد إقليمي متزايد.

محفزات حركة الشباب الاستراتيجية بالتحالف الحوثي

تنبع محفزات حركة الشباب ودوافعها من عدة عوامل متشابكة؛ إذ يمثل الحصول على الأسلحة والمواد القتالية محورياً لعملياتها، [33]ويظل اليمن مركز عبور رئيسي للأسلحة غير المشروعة، بما في ذلك الصواريخ طويلة المدى والعبوات الناسفة والطائرات المسيّرة قصيرة وطويلة المدى، ما يعزز قدرتها على مقاومة الحكومة الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي. كما يسعى التنظيم إلى حماية مسارات التهريب البحرية والتجارة غير القانونية [34]مستفيداً من الانتشار الجغرافي لمناطق سيطرته، ومن تبادل المعلومات البحرية مع الحوثيين لتعزيز الأمن المتبادل. وتشمل دوافع حركة الشباب كذلك البحث عن مسارات بديلة لغسل الأموال والاستثمار السري، [35]باستخدام شبكات عائلية وعشائرية وشركات تجارية مسجلة في دول مثل اليمن وعُمان والسودان، حيث توجد آليات تحويل أموال غير رسمية أو غير منظَّمة، ما يضمن استمرار آليات الحركة الإدارية والتشغيلية.

وبالإضافة إلى ذلك، تهدف حركة الشباب وراء سعيها مع الحوثيين تأمين حماية غير مباشرة من الضغوطات العسكرية الخارجية والحصول على دعم تقني وسياسي من إيران أو شبكات مرتبطة بها،[36] كما تريد حركة الشباب تعزيز صورتها كتنظيم قادر على العمل خارج حدود الصومال. وعلى الرغم من الانقسامات العقدية العميقة بين السنة والشيعة، تمكنت الحركة من توظيف هذه العلاقة لتعزيز مكانتها الدينية وشرعيتها الجهادية، مستفيدة من سردية كيان إسلامي عالمي متحرّر من الفوارق المذهبية، بما يعزز موقعها أمام تنظيمات مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، ويتيح لها تقييم النفوذ، والولاء، وفرص التجنيد في النزاعات الإقليمية.

31 وكالة استخبارات غير مُعلنة، ديسمبر/كانون الأول 2025.
32 مسؤول استخباراتي حوثي رفيع المستوى، ديسمبر/كانون الأول 2025.
33 مسؤول في حركة الشباب، ديسمبر/كانون الأول 2025.
34 نفس المرجع
35 نفس المرجع
36 مصدر غير مُعلَن، طهران، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

حدود التقارب: حركة الشباب ومخاطر التعاون مع الحوثيين

على الرغم من المكاسب العملياتية واللوجستية التي حققتها حركة الشباب من انفتاحها على الحوثيين، فإن هذا المسار لا يخلو من مخاطر بنيوية تهدد تماسكها الداخلي واستدامة خياراتها الاستراتيجية. فالبعد الطائفي يظل أحد أبرز مصادر القلق داخل الحركة، إذ يُثير التعاون مع جماعة شيعية انقسامات عقدية حادة في صفوف تنظيم يقوم في جوهره على تفسير سلفي جهادي متشدد. ويعارض عدد من منظّري الحركة وشرعيّيها أي شكل من أشكال التواصل مع كيانات شيعية،[37] معتبرين ذلك انحرافًا أيديولوجيًا يضرب الأساس العقدي للحركة، ما يفتح الباب أمام تصدعات داخلية يصعب احتواؤها على المدى الطويل.

إلى جانب ذلك، يظل انعدام الثقة الاستراتيجية عنصرًا ضاغطًا في هذه العلاقة. فالقيادة الميدانية لحركة الشباب تدرك أن الحوثيين، على الرغم من هامش استقلاليتهم الظاهري، يعملون ضمن منظومة نفوذ أوسع تقودها إيران، وأن أي تعاظم في هذا التعاون قد ينتهي بخدمة الأجندة الإيرانية الإقليمية [38] على حساب أولويات الحركة الصومالية. ويكمن الخطر في احتمال تحوّل حركة الشباب من شريك براغماتي إلى أداة وظيفية ضمن صراع إقليمي أكبر، ما قد يجرّها إلى مواجهات غير محسوبة مع قوى دولية وإقليمية تتجاوز نطاقها الجغرافي التقليدي.

ومع ذلك، فإن طبيعة هذا التعاون تكشف بوضوح طابعه البراغماتي القائم على المصالح لا على الانسجام الأيديولوجي. فالدين هنا يُستخدم بوصفه أداة سياسية قابلة للتكييف، بينما تتقدّم الحسابات العسكرية والاقتصادية باعتبارها المحرّك الفعلي للسلوك. وقد أتاح هذا النمط من التعاون لحركة الشباب تعويض التراجع النسبي في الدعم الخارجي من تنظيم القاعدة، والتكيّف مع تضييق الخناق على مصادر تمويلها المحلية داخل الصومال، بما مكّنها من الحفاظ على قدر من المرونة والاستمرارية العملياتية.

37 مسؤول في مكتب الدعوة في حركة الشباب، بُؤالي، ديسمبر/كانون الأول 2025.
38 مسؤول في حركة الشباب، جلب، ديسمبر/كانون الأول 2025.

الحوافز الاستراتيجية للحوثيين

ينطلق الحوثيون في انفتاحهم على حركة الشباب في المقابل، من حسابات استراتيجية دقيقة فرضتها ظروف الحرب والعقوبات لا سيما منذ اندلاع الحرب 2015. فسيطرتهم على مساحات واسعة من شمال اليمن، بما في ذلك موانئ حيوية على البحر الأحمر مثل الحديدة، لم يكن تحقيق فرصة فحسب، بل فرضت عليهم ضغوطا اقتصادية وعسكرية دفعتهم إلى البحث عن شبكات بديلة عابرة للحدود وقادرة على كسر العزلة وتوفير التمويل والإمداد. ويُشكّل التعاون مع فاعلين مسلحين في القرن الأفريقي، وعلى رأسهم حركة الشباب، جزءًا من هذا التكيّف القسري مع بيئة إقليمية معادية.[39]

وتحتل الجغرافيا موقعا مركزيا في هذا الحساب. فالصومال واليمن يتموضعان على جانبي مضيق باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية العالمية، ما يجعل أي شبكة تعمل على الساحل الصومالي رصيدا استراتيجيا للحوثيين. ويمنحهم هذا التعاون مسارات بديلة لنقل الوقود والمعدات العسكرية، ويُعزّز وعيهم الظرفي بالتحركات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، عبر تدفق معلومات استخباراتية مصدرها شبكات حركة الشباب المنتشرة على الساحل الصومالي.[40]

كما وفّر هذا الارتباط للحوثيين متنفسا اقتصاديا في ظل العقوبات الدولية الخانقة. فقد سهّل التعاون الوصول إلى أسواق غير رسمية [41]لتصريف الوقود والأسلحة والذخائر ومكوّنات الطائرات المسيّرة، إضافة إلى التعامل بالذهب عبر أنظمة مالية يصعب تتبعها. ويُعد هذا النمط من الأنشطة عالي العائد ومنخفض المخاطر نسبيا، ما يمنح الحوثيين قدرة أكبر على الصمود الاقتصادي دون إثارة انتباه فوري من آليات الرقابة الدولية.

وعلى المستوى العسكري، أسهمت هذه العلاقة في تعزيز قدرات الردع الحوثية خارج المسرح اليمني.[42]فامتداد نفوذهم إلى الصومال يبعث برسالة واضحة إلى خصومهم الإقليميين، مفادها أن قدرتهم على العمل لا تقتصر على الجغرافيا اليمنية. كما يتيح لهم ذلك لامركزية بعض الأنشطة العسكرية والاستخباراتية، وتخفيف الضغط عن الداخل اليمني عبر توزيع المخاطر على مسارح متعددة.

ويبرز البعد التقني بوصفه أحد أهم مكاسب هذا التعاون بالنسبة للحوثيين. فتبادل الخبرات في مجالات العبوات الناسفة، والألغام البحرية والطائرات المسيّرة، أسهم في تطوير أدوات الحرب غير المتكافئة لدى الطرفين، وفي حين تعطّلت سلاسل الإنتاج المحلية أو الإمداد، تقوم الجماعتان الاستعانة بشراكات إقليمية قائمة . [43]وتذكر معهد سلدغ SI أن بعض الابتكارات التقنية جرى اختبارها خارج اليمن، بما في ذلك في الصومال، قبل اعتمادها في ساحات القتال اليمنية، وهو ما يقلّل من المخاطر التشغيلية ويرفع من كفاءة الاستخدام لاحقًا.[44]

39 مسؤول استخباراتي حوثي رفيع المستوى، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
40 نفس المرجع
41 نفس المرجع
42 نفس المرجع
43 نفس المرجع
44 قائد في حركة الشباب، بُؤالي، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

كما يخدم هذا التعاون البعد الدعائي للحوثيين، إذ يعزز سرديتهم كقوة مناهضة للغرب ولدول الخليج، قادرة على بناء تحالفات تتجاوز الانقسامات المذهبية. وتلقى هذه الصورة صدى لدى جماهير معادية للنفوذ الغربي، وتمنح الحوثيين شرعية رمزية تتجاوز السياق اليمني الضيق.

أما إدارة هذا التعاون، فتتم عبر آليات شديدة السرّية تعتمد على شبكات تجارية خاصة، ووسطاء، وشركات واجهة، ومعاملات مالية معقّدة، بما يصعّب عملية التتبع والمساءلة. ويُدار التعاون الاستخباراتي واللوجستي بحذر بالغ، مع تركيز خاص على التجارة البحرية بين اليمن والصومال، وتحديد المخاطر، والحفاظ على مسارات تهريب يصعب كشفها أو تعطيلها.

وفي الإطار التقني، يُلاحظ أن تبادل الخبرات يتم بصورة انتقائية ومحسوبة، حيث تُنقل المعرفة الحساسة المتعلقة بصيانة الأسلحة وتعديل الطائرات المسيّرة والمتفجرات عبر أطراف ثالثة وفاعلين محليين، بما يحافظ على درجة عالية من الغموض ويحدّ من إمكانية الربط المباشر بين القيادات العليا للطرفين.

التحالف الحوثي: مخاطر وتأثيرات

على الرغم من الفوائد الاستراتيجية التي تجنيها حركة الشباب من تعاونها مع الحوثيين، فإن هذا المسار محفوف بمخاطر جسيمة على المستوى السياسي والعملي والأيديولوجي. فالتصنيف الدولي للحركة ضمن أنظمة العقوبات يعرض الحوثيين لمزيد من التدقيق وربما فرض قيود إضافية، ويزيد احتمال تدخل القوى الدولية لتقويضهم أو استهداف خطوط إمدادهم، [45]وهو ما قد يضر بالشرعية السياسية للحوثيين ويؤدي إلى عزلة اقتصادية متزايدة. كما يشكل اعتراض السفن المصرفية أو تعطّل أدوات غسل الأموال تهديداً مباشراً لشبكات التهريب المعقدة، التي غالباً ما تعتمد على هيكلية متفرعة وموزعة على مناطق متعددة، بحيث يؤدي كشف أي خط من خطوطها إلى انهيار المنظومة التشغيلية برمتها. وتعد روابط الحوالة وأسواق الذهب في الصومال واليمن من أبرز نقاط الضعف، إذ يمكن تتبع الأنماط المالية بسهولة نسبية في حال تم جمع معلومات استخباراتية دقيقة.[46]

كما يطرح التعاون أبعاداً أيديولوجية داخلية خطيرة، إذ إن التعامل مع حركة سنية جهادية قد يولّد انقسامات بين الحوثيين أنفسهم ويؤثر على علاقاتهم مع حلفاء إقليميين آخرين. ويضيف وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، الذي يعد خصماً مباشراً للحوثيين، بعداً إضافياً للتعقيد، إذ يتعين إدارة العلاقات بحذر لتجنب صراعات داخلية أو نكسات تشغيلية. ويبدو أن الحوثيين واعون للتكاليف التشغيلية، حيث إن تمدد خطوط الإمداد البحرية يزيد من مخاطر التعطّل والخسائر المالية، ويصرف الانتباه عن الصراع الأساسي في اليمن. [47]

45 مصدر حوثي غير مُعلَن، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
46 نفس المرجع
47 نفس المرجع

وقد طوّر الحوثيون استراتيجيات دقيقة للتخفيف من المخاطر، عبر تقسيم الأنشطة المالية واللوجستية والاستخباراتية إلى وحدات صغيرة مستقلة، تضمن عدم انهيار النظام بأكمله في حال فشل إحدى هذه الوحدات. ويعتمدون على وسطاء محليين لخلق حواجز بين القيادة العليا والمعاملات اليومية، بينما تستمر شبكات الذهب والتحويلات المالية المعقدة في تغطية العمليات، مع الحفاظ على إمكانية الإنكار المعقولة عبر نشر رسائل عامة تنفي أي تورط مباشر للقيادة، وتوجّه المسؤولية إلى كيانات تجارية مستقلة.[49]

بين الصراع والتعاون: حركة الشباب، القاعدة في جزيرة العرب، والحوثيون

لفهم ديناميات التحالف بين حركة الشباب والحوثيين، من الضروري استيعاب دور تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، باعتباره الحليف التقليدي الأقرب لحركة الشباب. ينشط التنظيم في اليمن حيث خاض صراعات طويلة ضد الحوثيين، أبرزها اغتيال بدر الدين الحوثي، مؤسس الجماعة ومرجعها الروحي. ورغم توقف مؤقت للعمليات المباشرة بين الطرفين نتيجة الحملة العسكرية التي قادها التحالف بقيادة السعودية، يظل الحوثيون وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية متحفظين في النظر إلى بعضهما بعضاً كخصمين تقليديين.

العلاقة بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية: السياق التاريخي والديناميات الراهنة

ترسخت الروابط بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بين 2007 و2009، عندما توجه مقاتلون صوماليون إلى اليمن للاستفادة من التدريب الجهادي الذي يوفره فرع القاعدة هناك. ومع بسط حركة الشباب تحالفها رسمياً مع تنظيم القاعدة في عام 2012 عقب مبايعة أحمد جوداني لأيمن الظواهري، أصبح التنظيم اليمني أقرب شريك إقليمي للحركة،[50] حيث يتبادلان المقاتلين والمعرفة والمعلومات، ويشكل كل طرف ملاذاً للآخر في أوقات الشدّة لإعادة التنظيم والتدريب.

خلال فترات تعرض تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية لضغوط شديدة، خصصت حركة الشباب نحو ثلاثين في المئة من عائدات ابتزازها داخل الصومال لدعمه مالياً،[51] مستغلة سيطرتها على مناطق واسعة لتحقيق نفوذ اقتصادي قوي. وقد استفاد التنظيم اليمني من هذا الدعم المالي والتقني، بما في ذلك تدريب مقاتلي حركة الشباب على المتفجرات وصناعة القنابل والأمن الرقمي، والاتصالات المشفرة،[52] مع تنفيذ عمليات مشتركة تجمع بين التفجيرات والهجمات المباشرة، بينما قدمت حركة الشباب معلومات استخباراتية عن التحركات العسكرية الغربية في المياه الإقليمية.

48 نفس المرجع
49 نفس المرجع
50 أحد مؤسسي حركة الشباب، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
51 نفس المرجع
52 مصادر غير مُعلَنة مرتبطة بحركة الشباب.

وعلى مدى سنوات طويلة كان تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ينظر إلى حركة الشباب باعتبارها جماعة جهادية سنية وحلفاء يتبنون قضية مشروعة. وكان التنظيم قد أصدر العديد من البيانات المكتوبة والمصوّرة التي تشيد بأعمال حركة الشباب خلال الفترة من 2007 إلى 2025، واصفاً إياها بأنها حصن متين للإسلام في أفريقيا.

أوجه الاختلاف بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية

على الرغم من التحالف، توجد فروقات استراتيجية مهمة. يتمثل أحد أبرز هذه الفروقات في التنافس على القيادة ضمن شبكة تنظيم القاعدة الأوسع، خصوصاً بعد اغتيال أيمن الظواهري، إذ يسعى كل من الفرعين اليمني والصومالي للظهور كخليفة شرعية للقيادة المركزية. كما تختلف الجغرافيا والموارد المالية، فتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يعتمد على ملاذات آمنة نسبياً في اليمن لكنه يواجه قيوداً مالية، بينما تمتلك حركة الشباب مصادر تمويل قوية من خلال الابتزاز والضرائب داخل الصومال لكنها تفتقر إلى ملاذات آمنة طويلة الأمد في حال تعرضت لهجمات واسعة النطاق.

وأخيراً، يشكل التعامل مع الحوثيين نقطة اختلاف جوهرية، إذ يعتبر تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الحوثيين شيعة زنادقة، في حين اعتمدت حركة الشباب تحالفاً براغماتياً معهم لأسباب مالية ولوجستية. وقد أثار هذا الانقسام نقاشات داخلية في صفوف تنظيم القاعدة، [53]حيث يرى بعض أفراده أن حركة الشباب تراجعت عن الالتزام الأيديولوجي السني، إلا أن القيادة العليا للتنظيم لم تؤكد هذا الطرح، كما تشير مراسلات سرية بين قياداته وحركة الشباب لم تُكشف لأسباب أمنية.[54]

تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والحوثيون

دخل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والحوثيون في مواجهة مباشرة منذ عام 2010، مع اندلاع تمرّد الحوثيين في محافظة صعدة، [55]وهو صراع سرعان ما اتخذ أبعاداً أيديولوجية وأمنية معقّدة. فقد نظر تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية إلى الحوثيين بوصفهم أداة إيرانية تسعى إلى تقويض البنية السنية في اليمن وإعادة تشكيل المجال الديني والسياسي بما يخدم مشروعاً إقليمياً أوسع، في حين اعتبر الحوثيون التنظيم امتداداً غير مباشر لأجندات سعودية وأميركية تهدف إلى إضعافهم واستنزافهم عسكرياً وأمنياً.

53 مسؤول في تنظيم القاعدة، شرق أفريقيا، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
54 مراسلات غير مُعلنة بين تنظيم القاعدة وحركة الشباب حصل عليها معهد (SI)، 2025.
55 مجموعة الأزمات الدولية (2014)، «الحوثيون: من صعدة إلى صنعاء».

وخلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى 2020، تمكّن الحوثيون من بسط سيطرتهم على عدد من المناطق التي شكّلت تاريخياً معاقل نفوذ لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، مثل البيضاء وأجزاء من مأرب وأبين وغيرها. [56]وقد تزامن هذا التمدّد مع حملة مكثفة من الضربات الجوية الأميركية التي استهدفت قيادات الصفين الأول والثاني في التنظيم، ما أدّى إلى إضعاف بنيته القيادية وشلّ قدرته على المناورة. وأسفر هذا التحوّل عن تراجع حاد في قدرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على إدارة شبكات تهريب الأسلحة ومسارات التمويل، وهو فراغ أمني ولوجستي أتاح لحركة الشباب الصومالية فرصة إعادة التموضع وبناء قنوات اتصال مباشرة مع الحوثيين، مستفيدة من اختلال ميزان القوة.

ومع مرور الوقت، بدأت حركة الشباب بتحويل جزء من تركيزها الاستراتيجي بعيداً عن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، متجهةً نحو ترتيبات اقتصادية ولوجستية وعسكرية مع الحوثيين، [57]رأت فيها بديلاً أكثر استقراراً وأمناً. وفي هذا السياق، استخدم الحوثيون حركة الشباب بوصفها مساراً بحرياً غير مباشر وأكثر أماناً عبر البحر الأحمر وخليج عدن، بما يخفف من الضغوط المفروضة عليهم في السواحل اليمنية الخاضعة للرقابة المكثفة.

المثلّث: حركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والحوثيون

يتشكّل في هذا الإطار مثلث معقّد يضم حركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والحوثيين، حيث ترتبط حركة الشباب والقاعدة بروابط أيديولوجية وتاريخية تشمل التدريب والدعم المالي والخطاب الجهادي العابر للحدود، في حين تتقاطع مصالح حركة الشباب والحوثيين في مجالات الاستراتيجية والتجارة والاستخبارات والإمدادات العسكرية. وفي المقابل، يظلّ تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والحوثيون خصمين مباشرين، يخوضان صراعاً أيديولوجياً وعسكرياً مفتوحاً لا يترك مجالاً لتسوية دائمة.

ضمن هذا التوازن الدقيق، تضع حركة الشباب نفسها في موقع الوسيط غير المعلن بين فصيلين متناحرين، مستفيدة من كليهما دون الانخراط العلني في صراعهما. [59]فهي تستثمر خبرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في مجال الجهاد العالمي وبناء الشبكات العابرة للأقاليم، وفي الوقت نفسه تستغل وصول الحوثيين إلى مصادر التسليح والمسارات البحرية السرّية. وبموازاة ذلك، تحرص الحركة على الفصل الصارم بين هاتين العلاقتين وإخفاء أي تقاطع مباشر، حفاظاً على الحد الأدنى من القبول أو التسامح من الطرفين.

56 نفس المرجع
57 مسؤول رفيع في حركة الشباب، جلجالا، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
58 مسؤول حوثي، صنعاء، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
59 نفس المرجع

غير أن هذا التموضع لا يخلو من مخاطر بنيوية. فقد يخلص تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في مرحلة ما إلى أن ارتباط حركة الشباب بالحوثيين يمثّل تهديداً مباشراً وخيانة أيديولوجية، ما قد يدفعه إلى تقليص التعاون أو قطع الصلة بالكامل. وفي المقابل، قد ينظر الحوثيون إلى علاقتهم بحركة الشباب بوصفها تكتيكية ومؤقتة، قابلة للإنهاء فور تحقيق أهدافهم المرحلية. كما أن الانخراط الأعمق لإيران في هذا المسار قد يعيد تشكيل العلاقة بطريقة لا تخدم بالضرورة مصالح حركة الشباب، بل قد يقيّد استقلالية قرارها. وفي حال كُشفت الروابط بين الأطراف الثلاثة بشكل قاطع، فإنهم جميعاً قد يواجهون منظومة عقوبات دولية أشد وتدخّلاً عسكرياً أكثر تنسيقاً.

فرص واحتمالات: تصاعد التعاون بين الطرفين

وفي ضوء الديناميات الإقليمية الراهنة، بما في ذلك تصاعد التوتر في البحر الأحمر، وتنامي التقارب بين إيران وروسيا، والتراجع النسبي للوجود العسكري الغربي في أجزاء واسعة من أفريقيا، تتكاثف العوامل التي قد تدفع علاقة حركة الشباب بالحوثيين نحو مستوى أعلى من التعاون الاستراتيجي والاقتصادي. فقد مرّ هذا التعاون بمراحل متعددة من التطور، إلا أن مؤشرات محلية،[60] منذ أواخر عام 2025، تفيد بأن الشراكة بلغت مستوى أكثر نضجاً، يقترب من تحالف غير معلن، يتجاوز التنسيق اللوجستي والاستخباراتي إلى تعاون سياسي وإعلامي وربما عسكري مباشر.

ينظر الحوثيون إلى الساحل الصومالي الطويل، وإلى هشاشة القدرات البحرية الصومالية، بوصفهما فرصة استراتيجية لتوسيع نطاق عملياتهم وتخفيف الضغوط المفروضة عليهم في البحر الأحمر. وفي المقابل، تظل حركة الشباب تهديداً فعلياً رغم الحملات الواسعة التي استهدفت قدرتها التشغيلية. إن أي تراجع في الضغط من الحكومة الصومالية وشركائها، أو من الميليشيات المحلية، يمنح الحركة مساحة فورية لإعادة التمدّد، وترسيخ شبكاتها الخارجية، ومتابعة أولوياتها الاستراتيجية.[61] ويتيح تعميق التعاون مع الحوثيين للحركة الالتفاف على عزلتها المحلية والدولية، والتخفيف من آثار الانتكاسات العسكرية واستهداف قياداتها.

وقد ساهمت التطورات الإقليمية منذ عام 2023 في تسريع هذا المسار، ولا سيما الهجمات الحوثية على السفن الدولية في مضيق باب المندب وخليج عدن، والتي برّروها بدعم الفلسطينيين والرد على إسرائيل. وتشير تقارير تلقّاها معهد (SI) إلى احتمال تقديم حركة الشباب دعماً معلوماتياً لهذه الأنشطة البحرية، مدفوعةً برؤيتها الأيديولوجية للصراع في غزة بوصفه واجباً دينياً.[62] ويُستغل في هذا السياق غياب منظومة إقليمية متكاملة للتعاون الاستخباراتي، ما يسمح بتوسّع هذا التعاون السري دون رصد فعّال.

60 مصادر غير مُعلَنة مقرّها اليمن، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
61 مسؤول في الحكومة الفدرالية، مقديشو، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
62 مصادر استخباراتية غير مُعلَنة، صنعاء ومقديشو، ديسمبر/كانون الأول.

ويرجّح أن يتجه المسار المقبل نحو تعزيز التكامل اللوجستي،[63] بحيث يحصل الحوثيون على مسارات تهريب إضافية عبر الصومال للأسلحة والوقود والذهب والأدوية، بينما تؤمّن حركة الشباب مصادر تمويل وإمداد تضمن استمرارية عملياتها. وقد تُخفى هذه الأنشطة تحت غطاء سفن صيد أو سفن تجارية لتضليل الرقابة البحرية. وبالتوازي، من المتوقّع أن يتعمّق التعاون في مجالات استخبارات المناطق والعمل الرقمي، مستفيدين من خبرة الحوثيين المتقدّمة في تشغيل الطائرات المسيّرة، والاتصالات الآمنة، وأمن البيانات. وقد تنعكس هذه الخبرات على قدرات حركة الشباب في مجال المراقبة والهجمات بالطائرات المسيّرة، وربما في تبنّي تكتيكات بحرية غير متكافئة.

كما يُرجّح أن يصبح التعاون المالي أكثر تنظيماً ومنهجية، في ظل اعتماد الطرفين على أنظمة الحوالة والاقتصاد النقدي. ومن خلال دمج هذه الأنظمة بشكل غير رسمي، قد تنشأ شبكة غسل أموال منخفضة القابلية للتتبّع، توفّر تمويلاً مستقراً للطرفين. ويظلّ التعاون السياسي احتمالاً قائماً، وإن بقي في إطار شديد السرّية، إذ قد يسعى الحوثيون إلى بناء قنوات تأثير داخل الصومال عبر شخصيات بارزة في حركة الشباب، بما يعزّز نفوذهم الإقليمي دون تحمّل كلفة انخراط مباشر.

عوائق وتحديات أمام تنامي الارتباط

على الرغم من قابلية هذا التعاون للتوسّع، فإنه يظل محفوفاً بجملة من العوائق البنيوية التي قد تُقيّد مساره أو تُعرّضه للانكشاف. فكلما اتسع نطاق التنسيق بين حركة الشباب والحوثيين، ازداد مستوى الرصد والتتبّع الاستخباراتي من قِبل الفاعلين الإقليميين والدوليين، ولا سيما في المجال البحري. إن أي تشديد للرقابة على خطوط الملاحة، أو تكثيف للضربات الجوية الدقيقة، أو اعتراض لشحنات أسلحة ووقود، قد لا يقتصر أثره على تعطيل عمليات منفردة، بل قد يُفضي إلى كشف البنية الكاملة للشبكات اللوجستية والمالية، وهو ما يعرّض الطرفين لخسائر تشغيلية واسعة.

كما تظل التباينات الأيديولوجية عاملاً كابحاً لا يمكن تجاهله. فالانقسام السني–الشيعي يشكّل مصدراً دائماً لعدم الثقة، وقد ترى فصائل متشدّدة داخل حركة الشباب أن التعاون مع الحوثيين يتعارض مع الأسس العقدية للحركة، ما قد يفتح الباب أمام انقسامات داخلية أو تمرّدات تنظيمية محدودة. وفي المقابل، قد يواجه الحوثيون اعتراضات من بعض دوائرهم الدينية الزيدية التي ترى في الارتباط بجماعة جهادية سنّية خطراً على الهوية العقائدية للحركة وموقعها السياسي.

63 نفس المصدر

وتزداد هذه العوائق تعقيداً مع احتمال ردّ الفعل الإقليمي. فالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة قد تلجآن إلى تكثيف الدعم الاستخباراتي والعسكري لشركائهما في القرن الأفريقي واليمن، مع تركيز خاص على تفكيك أي شبكات مشتركة بين الحوثيين وحركة الشباب. كما أن الانخراط الأعمق لإيران، وإن كان يعزّز قدرات الحوثيين، قد يُقيّد في الوقت ذاته هامش المناورة لدى حركة الشباب، ويدفعها إلى الارتباط بأجندات إقليمية لا تتطابق بالضرورة مع أولوياتها المحلية. وفي حال أصبح هذا التعاون أكثر وضوحاً، فإن الطرفين يواجهان خطر الانزلاق إلى منظومة عقوبات دولية أوسع، بما يُضعف قدراتهما المالية والعسكرية على المدى المتوسط.

السيناريوهات المستقبلية

في حال استمرّ المسار التصاعدي الحالي، قد يتطوّر التعاون إلى شراكة أكثر رسوخاً، تتّسم بتكامل لوجستي أعمق وتدفّق منتظم للأسلحة والخبرات التقنية، مع تحوّل الحوثيين إلى مصدر شبه ثابت للتسليح والدعم العملياتي، وحصول حركة الشباب على شبكة إمداد وتمويل أكثر مرونة وقدرة على الصمود. وفي هذا السيناريو، قد تشهد المنطقة نمطاً جديداً من التهديدات البحرية غير المتكافئة، يستند إلى توزيع الأدوار بين الضفّتَين الأفريقية والعربية للبحر الأحمر.

وفي مسار أكثر تحفظاً، قد يظل التعاون محصوراً في نطاق براغماتي ضيّق، يقتصر على شراء الأسلحة وتبادل المعلومات الاستخباراتية البحرية، مع حرص متبادل على تجنّب أي تنسيق سياسي أو عسكري علني قد يجرّ الطرفين إلى مواجهة مباشرة مع قوى إقليمية ودولية أكبر. ويتيح هذا النموذج لكل طرف الاستفادة من الآخر دون تحمّل كلفة استراتيجية عالية.

أما سيناريو الفشل، فيظل قائماً إذا ما تضافرت الضغوط الدولية مع تفاقم الخلافات الأيديولوجية الداخلية. ففي هذه الحالة، قد يضطر الحوثيون إلى تقليص انخراطهم الخارجي والتركيز على الساحة اليمنية، فيما تجد حركة الشباب نفسها معزولة عن مسارات إمداد كانت تعوّل عليها لتعويض خسائرها. ويبرز أيضاً سيناريو أكثر خطورة يتمثّل في توسّع التعاون عبر وكلاء، حيث قد تُستَخدم هذه الشبكة كقاعدة لبناء امتداد جهادي-بحري عابر للأقاليم، يمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الهندي، بما يضاعف التحديات الأمنية الإقليمية والدولية.

وتشير مجمل المؤشرات إلى أن العلاقة بين حركة الشباب والحوثيين مرشّحة لمزيد من التبلور وتحولها الى علاقة استراتيجية، ولكن ضمن مسار غير خطّي تحكمه حسابات الكلفة والمنفعة والقدرة على الإنكار. فبينما ترى حركة الشباب في هذا التعاون رافعةً للبقاء والتوسّع وتجاوز العزلة، يسعى الحوثيون إلى تعظيم نفوذهم الإقليمي مع تجنّب الانزلاق إلى مواجهة شاملة قد تُقوّض مكاسبهم السياسية والعسكرية.

التبعات المحتملة لتنامي الارتباط بين حركة الشباب وجماعة الحوثي

ينطوي الترابط المتنامي بين حركة الشباب والحوثيين على تداعيات استراتيجية بالغة الخطورة، تتجاوز حدود التعاون التكتيكي لتطال منظومات الأمن المحلي والإقليمي والدولي. فانتشار عمليات الطرفين على ضفّتَي البحر الأحمر المتقابلتين ينعكس مباشرة على الأمن الداخلي للصومال، وعلى استقرار القرن الأفريقي، وعلى أمن التجارة البحرية العالمية، فضلاً عن تأثيره في توازنات القوى بين الفاعلين الإقليميين والدوليين. ويُظهر هذا الارتباط شبكة من التداعيات المتداخلة التي تمتد آثارها داخل الصومال، وعلى المستوى الإقليمي، وعلى الصعيد العالمي، وداخل التنظيمات نفسها، ولا سيما تنظيم القاعدة وإيران.

على المستوى الوطني- الصومالي

من المرجح أن يؤدّي تعميق التعاون مع الحوثيين إلى تعزيز ملموس في الموارد المالية والقدرات اللوجستية لحركة الشباب، ما قد ينعكس في تصاعد وتيرة الهجمات أو في ابتكار أنماط جديدة من العنف المسلّح. ويُحتمل أن تستفيد الحركة من تقنيات تسليحية وخبرات متقدّمة جرى تطويرها في اليمن، سواء في مجال المتفجّرات أو العبوات البدائية الصنع، الأمر الذي قد يرفع مستوى التعقيد والدموية في عملياتها. وقد يترافق ذلك مع توسّع نفوذها الإقليمي، ولا سيما في المناطق الساحلية، مع تركيز خاص على الأقاليم الشمالية الشرقية والشمالية الغربية، إلى جانب تصعيد متعمّد للهجمات في المراكز الحضرية الحيوية بهدف إثبات القدرة العملياتية المستدامة وتقويض جهود الحكومة الرامية إلى بسط الاستقرار وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

كما يُتوقَّع أن يعزّز هذا الارتباط انخراط حركة الشباب في أنشطة التجارة غير المشروعة، بما يشمل تهريب الأسلحة والوقود على طول الساحل الصومالي، وتطوير مخططات غسل أموال أكثر تعقيداً، وتوسيع شبكات الأسواق غير القانونية التي تشكّل رافعة أساسية لاقتصاد التنظيم. وقد يمنح تدفّق السلع من اليمن شعوراً أكبر بالطمأنينة لدوائر من رجال الأعمال المحليين المرتبطين بالحركة، ما يفاقم تآكل الإيرادات الحكومية ويُرسّخ الاقتصاد الموازي الذي تعتمد عليه.

انعكاسات على الأمن الإقليمي

يشكّل التعاون بين حركة الشباب والحوثيين تهديداً مباشراً لأمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وهي منطقة تمثّل شرياناً حيوياً للتجارة الدولية ومفترق مصالح للقوى الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين وأوروبا ودول الخليج. إن تلاقي هجمات الحوثيين على الملاحة البحرية مع شبكات تهريب الأسلحة المرتبطة بحركة الشباب قد يعرّض طرق التجارة العالمية لاضطرابات خطيرة، ويؤدّي إلى ارتفاع أسعار النفط والسلع الاستراتيجية. وتبرز هنا احتمالية شنّ هجمات بحرية منسّقة، توفّر فيها حركة الشباب معلومات استخباراتية من الساحل الأفريقي، بينما يقدّم الحوثيون الخبرة التقنية والوسائل الهجومية، وقد يتطوّر الأمر في سيناريوهات أكثر تطرّفاً إلى عمليات مشتركة مباشرة. وستواجه دول الجوار، مثل كينيا وإثيوبيا وجيبوتي، ضغوطاً أمنية متزايدة نتيجة تدفّق الأسلحة غير المشروعة وتصاعد التهديدات التي تطال الموانئ التجارية الحيوية، ما قد يحوّل الممرات المائية الصومالية واليمنية إلى بؤر عدم استقرار مزمن.

على الصعيد العالمي

يُمثّل تعاظم هذا التعاون خطراً مباشراً على إمدادات النفط والمواد الخام، وعلى سلامة السفن التجارية العابرة للبحر الأحمر والمحيط الهندي، فضلاً عن تهديده لخطوط الطاقة الحيوية الممتدة من خليج عدن نحو أوروبا. وقد تؤدّي هجمات غير متكافئة منسّقة تنطلق من اليمن والصومال إلى إحداث اضطرابات واسعة في حركة التجارة الدولية، بما يفاقم التضخّم ويُحمّل الاقتصاد العالمي أعباءً تتجاوز بكثير حدود المنطقة. كما قد يُسهم هذا الترابط في فتح مرحلة جديدة من الجهادية العابرة للحدود، عبر إعادة تنشيط شبكات تنظيم القاعدة الدولية. فالتقاطع بين صلات الحوثيين بإيران، وارتباط حركة الشباب بتنظيم القاعدة، والعلاقات المعقّدة بين طهران وبعض دوائر قيادة القاعدة، قد يفضي إلى نمط غير مسبوق من التعاون الإرهابي العابر للطوائف.[64] وفي هذا السياق، من المرجّح أن تنظر الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تحالف حركة الشباب والحوثيين بوصفه تهديداً مركّباً يستدعي تصعيداً في جهود مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تكثيف الضربات الجوية والعمليات الاستخباراتية في كل من الصومال واليمن.

64 مسؤول في حركة الشباب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنظيم القاعدة، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

أما داخل التنظيمات نفسها، فقد تُفاقم هذه الروابط التوتّرات والانقسامات الأيديولوجية. إذ قد يرى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في تحالف حركة الشباب مع الحوثيين خيانة صريحة لمرتكزاته العقدية، ما يهدّد بتقليص التعاون أو الدفع نحو صراعات داخلية. وفي الوقت ذاته، قد تواجه القيادة المركزية لتنظيم القاعدة صعوبة متزايدة في إدارة التباينات بين فروعها المختلفة ومواءمة مصالحها المتناقضة، وهو ما قد يقود إلى انقسامات تنظيمية أو إلى بروز جماعات منشقة ذات أولويات مغايرة. ومن جانب آخر، ينطوي تحالف إيران مع الحوثيين على مخاطر إضافية، إذ إن تعميق العلاقة مع حركة الشباب قد يستجلب مزيداً من التدقيق الدولي ويضاعف الضغوط الدبلوماسية والعسكرية على طهران، ما قد يدفع صانعي القرار الإيرانيين إلى إعادة تقييم الجدوى الاستراتيجية لهذه الشبكات. كما قد يثير التعاون مع جماعة سنّية جهادية اعتراضات داخلية في أوساط بعض علماء وأتباع الزيدية، لأسباب عقدية وسياسية.

انعكاسات جيوسياسية

قد يسهم هذا التعاون في إعادة تشكيل توازنات القوة في البحر الأحمر، عبر منح الحوثيين وصولاً أوسع إلى مسارات تقود إلى المحيط الهندي، وتمكين حركة الشباب من توسيع نطاقها البحري والاستفادة من تحسينات أمنية غير مباشرة. وفي المقابل، ستواجه الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة وحلفاءها، تحدّيات أمنية متزايدة قد تفرض تعزيز الوجود العسكري في جيبوتي والصومال. كما قد تلجأ جماعات متطرّفة أخرى في أفريقيا، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال أو قوات الحلفاء الديمقراطية في الكونغو، إلى دراسة نموذج التعاون بين حركة الشباب والحوثيين ومحاولة محاكاته، ما يفاقم مشهد التطرّف العنيف في القارة.[65]

وبذلك، يتّضح أن العلاقة بين حركة الشباب والحوثيين لم تعد مسألة محلية أو إقليمية محدودة، بل باتت تحمل تداعيات استراتيجية عالمية تمسّ أمن الملاحة البحرية، واستقرار الأقاليم الحيوية، وديناميات التجارة الدولية، فضلاً عن التوازنات الداخلية للحركات الجهادية ذاتها. ويُشكّل هذا الترابط تهديداً سياسياً وأمنياً واقتصادياً متعدّد الأبعاد، يستدعي استجابة دولية منسّقة تتجاوز المعالجات الجزئية أو الظرفية.

النتائج والتوصيات

لا يُمثّل ترابط حركة الشباب والحوثيين في حدّ ذاته المشكلة الجذرية، بل يشكّل عرضاً لخللٍ بنيوي أعمق في حوض البحر الأحمر. ويتمثّل هذا الخلل في تلاقي ثلاث قوى بنيوية: سيادة مجزّأة على امتداد السواحل، وتنافس إقليمي وخارج-إقليمي متصاعد، وقابلية عالية للتكيّف لدى الفاعلين من غير الدول الذين يتحرّكون دون بلوغ عتبة الصراع المفتوح. وحيثما تتقاطع هذه العناصر، تنمو الشبكات البحرية غير المشروعة وتترسّخ. ومن ثمّ، فإن أي استجابة سياساتية فعّالة يجب أن تتجاوز منطق "مكافحة الإرهاب" الضيّق، وأن تُعالج هذا الترابط بوصفه أزمة حوكمة بحرية ونظام إقليمي مختل، لا مجرد تحالف عابر بين جهتين مسلحتين. فالغاية الاستراتيجية ليست تعطيل شبكة بعينها، بل إعادة تشكيل البيئة التي تجعل مثل هذه الشبكات عقلانية ومجدية من حيث الكلفة والعائد.

تكمن المصلحة الاستراتيجية الأساسية للصومال ليس فقط في إضعاف حركة الشباب، بل في إعادة بسط سلطة فعّالة ومستدامة على مجالها البحري والاقتصادي. ويغدو الارتباط مع الحوثيين خطِراً على وجه التحديد لأن الساحل الصومالي ما زال يعاني ضعف الحوكمة والانقسام السياسي. ومن ثمّ، ينبغي للصومال أن تعيد تأطير انعدام الأمن البحري باعتباره قضية سيادة وطنية، لا مجرد تهديد أمني تقني. ويعني ذلك ترسيخ فكرة أن المياه الصومالية ليست فضاءً محايداً ولا منطقة عازلة لتصفية التنافسات الإقليمية. كما يتطلّب الأمر أن تُبنى كل أشكال الانخراط الدولي، سواء أكانت أمنية أم تجارية أم دبلوماسية، على أساس واضح من ملكية الصومال لسواحله وموانئه. فغياب هذا التأطير يُعرّض الدولة لخطر أن تُعامَل كمساحة متساهلة أو هامشية، لا كفاعل استراتيجي له حقوق والتزامات.

ويتمثّل أحد أخطر المزالق الاستراتيجية في الإفراط في عسكرة الساحل من دون بناء شرعية سياسية أو بدائل اقتصادية حقيقية. فالوجود الأمني الخارجي الكثيف، عندما لا يكون مرتبطاً بالحكم الرشيد والتنمية المحلية، يميل إلى رفع قيمة مسارات التهريب، ودفع الفاعلين غير المشروعين إلى مزيد من السرّية والابتكار، وإقصاء المجتمعات الساحلية من معادلات القرار. والمصلحة الصومالية طويلة الأمد لا تكمن في استعراضات قوة متقطّعة، بل في حضور دولتي تدريجي وراسخ. فالاستقرار لا ينبع من السيطرة العسكرية على البحر بقدر ما ينبع من جعل الأنشطة البحرية غير المشروعة غير قابلة للاستدامة سياسياً واقتصادياً.

وعليه، تصبح الحاجة ملحّة إلى إعادة تموضع استراتيجية تتعامل مع الأمن البحري بوصفه بنية مؤسسية مستمرة، لا مجرد وجود بحري متقطّع. ويتطلّب ذلك استثمارات جدّية في بناء قدرات حوكمة قادرة على الاستمرار بعد انتهاء أي انتشار أمني. والأهم من ذلك هو الإقرار بأن الاستقرار لا يمكن استيراده أو فرضه من الخارج، بل يجب أن يكون مرتكزاً محلياً ومدعوماً إقليمياً. ورغم أن الردع العسكري يظل أداة ضرورية، فإنه يظل ناقصاً استراتيجياً ما لم يُدعَم بتثبيت سياسي واقتصادي يخلق مصالح بديلة للسكان المحليين.

غير أن ترسيخ الحوكمة يجب أن يتم بحذر بالغ. فمن أكثر الأنماط تآكلاً في البيئات الهشّة إنشاء أنظمة موازية، سواء كانت أمنية أو مالية، تتجاوز مؤسسات الدولة بحجّة السرعة أو الكفاءة. وعلى الرغم من أن هذه الترتيبات قد تبدو مجدية على المدى القصير، فإنها على المدى الطويل تُقوّض شرعية الدولة، وتُطَبِّع اللارسمية، وتوسّع هامش عمل الشبكات المتطرّفة والإجرامية. لذلك، ينبغي على الفاعلين الدوليين إعطاء الأولوية للعمل من خلال أطر الدولة، حتى عندما تكون تلك الأطر ناقصة أو بطيئة التطوّر.

لم يعد البحر الأحمر ممراً هامشياً في النظام الدولي، بل تحوّل إلى شريان حيوي للتجارة العالمية وإسقاط النفوذ الإقليمي. وقد أظهرت التجربة أن المقاربات المُجزّأة، حيث تسعى كل دولة إلى ترتيبات ثنائية ضيّقة، تخلق فراغات قابلة للاستغلال من قبل الفاعلين غير الحكوميين. ومن ثمّ، يحتاج الفاعلون الإقليميون إلى حدّ أدنى من التلاقي حول مبدأ استراتيجي واضح: ألا يتحوّل البحر الأحمر وباب المندب إلى ساحات تُستبدَل فيها سلطة الدولة بسلطة الشبكات غير الرسمية. ولا يتطلّب ذلك اصطفافات أيديولوجية أو تحالفات رسمية، بل توافقاً عملياً على الخطوط الحمراء.

وتُعدّ من أخطر الديناميات زعزعةً للاستقرار تلك التي تُصدَّر فيها التنافسات الإقليمية إلى البيئات الهشّة. فعندما تُدار صراعات النفوذ عبر الموانئ، أو الشبكات غير الرسمية، أو الوكلاء المحليين، تتحوّل الجماعات المسلحة إلى وسطاء لوجستيين. واستراتيجياً، ينبغي للقوى الإقليمية فصل تنافساتها الأوسع عن الأراضي والمياه الصومالية، وتجنّب استخدام الوصول الساحلي أو سياسات الاعتراف أو الامتيازات التجارية كأدوات للإشارات الاستراتيجية.

كما يجب الإقرار بأن المكاسب القصيرة الأجل الناجمة عن التجزئة لا تؤدّي إلا إلى انعدام أمن طويل الأمد لجميع مستخدمي البحر الأحمر. ومن هذا المنظور، فإن ضبط النفس لا يُعد عملاً إيثارياً، بل شكلاً من أشكال إدارة المخاطر الجماعية.

ويستمر ترابط حركة الشباب والحوثيين لأنه يحلّ ثلاث معضلات استراتيجية لكلا الطرفين: يسهّل الوصول إلى المسارات والأسواق والمعلومات الاستخباراتية، ويُعزّز القدرة على الصمود في مواجهة العقوبات والعزلة المتزايدة، ويتيح هامشاً واسعاً من الإنكار المعقول أثناء العمل دون مواجهة مباشرة. لذلك، لا ينبغي أن تقتصر الاستجابة على استهداف مظاهر هذا الترابط، بل يجب أن تركز على إزالة الحوافز التي تجعله جذّاباً. ويعني ذلك رفع الكلفة السياسية والاقتصادية للتيسير البحري، وتقليص الضبابية التي تسمح بالتعاون القابل للإنكار، وتضييق المساحات غير المحكومة، سواء كانت قانونية أو مالية أو مادية. فعندما يصبح التيسير محفوفاً بالمخاطر، وغير موثوق، وقابلاً للرصد، تفقد التحالفات البراغماتية قيمتها.

وينبغي في النهاية إعادة تصوّر البحر الأحمر وباب المندب من خانقٍ متنازع عليه إلى فضاء مصالح مشتركة. فالتاريخ يُظهر أن التعامل مع الممرات البحرية بمنطق الصفر يجذب العسكرة والتنافس بالوكالة، ويخلق بيئة مثالية لريادة الأعمال غير المشروعة. أما الاستدامة طويلة الأمد فتقوم على حوكمة متوقّعة لا على الهيمنة، وعلى القواعد لا الاستثناءات، وعلى تعاون قادر على الصمود أمام التحوّلات السياسية.

ولا تتمثّل الحالة الاستراتيجية النهائية المنشودة في القضاء الكامل على كل تهديد، وهو هدف غير واقعي، بل في بناء بيئة بحرية لا تستطيع فيها الجماعات المسلحة غير الشرعية تحويل الفضاء البحري إلى مصدر مكاسب استراتيجية. وفي هذه البيئة، تجني المجتمعات الساحلية فوائد أكبر من التجارة القانونية مقارنةً بالتيسير غير المشروع، وتدرك القوى الإقليمية أن الاستقرار، لا التجزئة، هو المسار الأكثر أماناً لتحقيق النفوذ. وعندئذٍ، تصبح تحالفات من قبيل ترابط حركة الشباب والحوثيين فائضةً استراتيجياً، لا مجرد هشّة تكتيكياً.

MACHADKA SALDHIG
SALDHIG INSTITUTE

MACHADKA SALDHIG
SALDHIG INSTITUTE

www.saldhig.org

/ saldhigInstitute
/ saldhigInstitute
/ saldhigInstitute
www.saldhig.org